

عنوان الدراسة: فجر ماليزيا، تجربة تنمية ونجاح الاقتصادي

*The Dawn of Malaysia, development  
Experience and an economic success*

Name: Larbi

الإسم: العربي

Surname: larbi

اللقب: العربي

Lecturer

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "أ"

Faculty of Law and Political Science, Mostaganem University, Algeria

المؤسسة العلمية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.

الهاتف: Tel : 00 213 6 59 54 90 25

البريد الإلكتروني: Email: larbi.larbi@univ-mosta.dz

ملخص عن بيان السيرة الذاتية

الدكتور العربي العربي متحصل على شهادة الدكتوراة تخصص علاقات دولية من جامعة الجزائر 3، وعلى شهادة من المدرسة الوطنية للإدارة. شغل منصب نائب رئيس قسم العلوم السياسية، ونائب العميد المكلف فيما بعد التدرج والعلاقات الخارجية على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية. عضو في مخبر "استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر"، مسؤول فريق شعبة "الدراسات الجيو-سياسية". عضو في لجان التوظيف لأساتذة التعليم العالي لعدة سنوات. يزاول نشاطه كأستاذ باحث في قسم العلوم السياسية على مستوى جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر. شارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية، وله عدّة مقالات منشورة في مجلات ودوريات علمية على غرار:

➤ دراسة تحت عنوان " المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لدراسة الأبحاث والسياسات، الدوحة، قطر، العدد 37، مارس 2019.

➤ دراسة تحت عنوان "مستقبل التبادل الطاقوي بين الجزائر والاتحاد الأوربي، سيناريو الغاز الطبيعي 2030"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز العربي الديمقراطي، العدد الخامس فيفري 2019.

➤ دراسة تحت عنوان " الفضاء الأزرق ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية"، مجلة اتجاهات سياسية، المركز العربي الديمقراطي، العدد رقم 05، 30 أوت 2018، برلين، ألمانيا.

➤ كتاب "الأمن الطاقوي في أوروبا، ومستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية"، دار نور للنشر "Schaltungsdienst lange" O.H.G " برلين، ألمانيا، 2017.

➤ دراسة تحت عنوان "مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوربية في ميدان الطاقة، أنابيب الغاز استراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية"، مجلة استيراتيجية وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 11، جويلية 2016.

➤ دراسة تحت عنوان "مستقبل الاعلام بين التطور التكنولوجي وصناعة التغيير" في مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 10، جانفي 2014،  
➤ دراسة تحت عنوان "البعء الأمني للحكومة الالكترونية" مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة 2010.

## فجر ماليزيا: تجربة تنمية ونجاح اقتصادي

### *The Dawn of Malaysia: development experience And economic success*

استطاعت ماليزيا في فترة زمنية وجيزة أن تسجل تحسناً على مستوى كل القطاعات. كما أنها بفضل سياسات واستراتيجيات محكمة تمكنت من محاربة الفقر ورفع مستوى الدخل، إلى جانب القضاء على الصراعات التي كانت موجودة بين مختلف الأعراق المشكلة لنسيج الدولة الماليزية. ورفعت الولاء من القبيلة إلى فضاء أوسع، وهو الأمة الماليزية. طوّرت اقتصادها، وصنعت لها مكانة في المجتمع الدولي من خلال التفوق في الميدان التكنولوجي حيرّ الدول الغربية المتقدمة، فكانت تجربة تستحق الدراسة والتمعن.

**الكلمات المفتاحية:** ماليزيا، الفقر، الصراع العرقي، الرفاه، التطور التكنولوجي.

### *Abstract*

*In a short period, Malaysia has been able to record improvement across all sectors. This is due to the well-established policies and strategies that have been able to fight poverty and raise incomes, as well as the elimination of the conflicts that existed between the different ethnic races of the Malaysian state. This behavior raised allegiance from the tribe to a wider space, the Malaysian nation. Its economy was developed, and take a good place in the international community through excellence in the field of technological creativity, which baffled developed Western countries.*

*A remarkable experience deserves study and reflection.*

**Keywords:** Malaysia-Poverty- Ethnic Conflict - Welfare -Technological development.

## الفهرس

3.....	فجر ماليزيا: تجربة تنمية ونجاح اقتصادي.....
5.....	مقدمة.....
6.....	أولاً: التنمية بين المفهوم والتطور التاريخي.....
6.....	1- مفهوم التنمية:.....
6.....	2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية.....
7.....	ثانياً: ماليزيا من المعطى الجغرافي إلى النظام السياسي.....
7.....	1- ماليزيا، الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية.....
7.....	2- المعطى التاريخي وطبيعة النظام السياسي.....
9.....	ثالثاً: التنظير للتنمية، وسياسات اعادة البناء.....
9.....	1- التنظير للتنمية، من البعد التقليدي إلى النظريات الحديثة.....
10.....	2- العوامل الجديدة لإنجاح السياسات التنموية.....
11.....	رابعاً: مراحل التطور التنموي في ماليزيا، وأسس فلسفتها.....
11.....	1- التجربة الماليزية ومراحل النمو فيها.....
12.....	2- محمد مهاتير، ورؤية ما بعد المستقبل لماليزيا الجديدة.....
14.....	خامساً: ماليزيا، من سياسات التنمية إلى ركائز استراتيجيات النمو.....
14.....	1- استراتيجيات النمو الماليزية وركائزها الأساسية.....
19.....	2- نجاح التجربة الماليزية وأسسها الرئيسية.....
21.....	الخاتمة.....
21.....	المراجع.....

## مقدمة

لم تسلم ماليزيا من ويلات الاستعمار مثل دول عديدة من القارات الثلاث. لكنها استطاعت بقيادة سياسية حكيمة، وفي فترة زمنية قياسية أن تتجاوز كل هذه الاكراهات وتصنع لنفسها نموذجًا تنمويًا حَقَّقَ العديد من المعجزات على كافة المستويات. فبعدما كان اقتصادها يعتمد على مواد أولية تتركس التبعية لحلقة الاقتصاد العالمي، أصبحت دولة تُصدِّر التكنولوجيا والصناعات الدقيقة، وحَقَّقَت أرقامًا اعترفت بجدارتها المؤسسات الدولية.

إن التمايز العرقي والديني أثري التجربة الماليزية، بعدما كان سببًا في الفرقة والصدام. وغدت أحداث 23 ماي 1969 دافعًا لوضع استراتيجيات شاملة حَقَّقَت الرفاه، ورفعت من المستوى المعيشي لكل الأعراق المكوِّنة للأمة الماليزية. من خلال خطط تنمية شملت سياسات واستراتيجيات لعلَّ أبرزها الرؤيا المستقبلية لعام 2020، والعمل على توفير المؤشرات اللازمة لاجتياز حلول عقلانية لكل الاكراهات التي يمكنها إعاقة تجسيد الأهداف المسطرة لتحقيق المزيد من التطور والنجاحات. هذه المعطيات رشحت نفسها لأن تكون متنا لهذا الدراسة وتتبع مخرجاتها، والبحث عن المسالك الخفية التي خولت هذه التجربة النجاح والبروز.

➤ **المشكلة البحثية:** تحاول هذه الدراسة تفكيك العلاقة التي تربط بين متغيرات المسار التنموي في ماليزيا، وأهم المؤشرات التي يُبيِّن عليه مختلف السياسات التنموية واستراتيجياتها، من خلال الاجابة على الاشكالية الجوهرية التالية: ماهي المتغيرات والعوامل، والمحطّات الحاسمة التي قفزت بماليزيا من دولة هامشية متفككة في محيطها الإقليمي، إلى دولة متميزة اقتصاديًا واجتماعيًا ونجاح لتجربة تنموية في ظرف زمني قياسي ومكانة دولية يغار منها القريب والبعيد. الإجابة على هذا الاشكال تقتضي بناء فرضية فحواها:

➤ **فرضية الدراسة:** أن هناك علاقة ارتباطية، كلما توافرت الثروات الطبيعية، كلما كانت فرص الاقلاع التنموي متاحة.

➤ **أهمية الدراسة:**

- الاستفادة من كيفية التعامل الماليزي مع عامل الوقت وتحقيق نقلة نوعية على مستويات مختلفة.
- طرق تجاوز الصراع العرقي والانتقال بالولاء من الحيز "الضيق" العرق إلى مجال أوسع وهو "الدولة والأمة".
- كنه استراتيجيات اجتثاث الفقر وصناعة الاستقرار الاجتماعي.
- مقاربات الأمن الإنساني في مخيلة صانع القرار الماليزي وسبل تجسيدها على أرض الواقع.
- التشابه في الظروف والمعطيات مع الدول العربية وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة الرائدة.

➤ **إطار الدراسة:**

- **الإطار المكاني:** جنوب شرق آسيا موقع الظاهرة المدروسة "ماليزيا".
- **الإطار الزمني:** منذ استقلال ماليزيا عن الاحتلال البريطاني عام 1957م إلى 2014.

➤ **منهجية الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة على توظيف جهاز مفاهيمي يعتمد على مصطلحات ومفاهيم اقتصادية، سياسية اجتماعية وثقافية، وتعدد في المناهج بغية توضيح الصورة، والاقتراب من الحقائق الخفية لإشكالية هذه الدراسة. وتجلت هذه المناهج في المنهج التاريخي، المقارن، الاحصائي، دراسة الحالة.

## أولاً: التنمية بين المفهوم والتطور التاريخي.

### 1- مفهوم التنمية:

✓ لغة: (1) نَمَى، يَنْمِي، نَمِيًا وَنَمَاءً: زاد وكَثُر. وقد يقال ينمو، نُمُوًا. أي يزيد في الشيء. والنماء: الريع. نما، ينمو، نمواً: (2) زاد وكَثُر. نَمَى، نَمَاءً وَنَمِيًا: شاع الشيء، رفعه وأعلى شأنه. أنمى الحديث، أذاعه على وجه النميمة.

✓ اصطلاحاً: لقد تعددت أبعاد مفهوم التنمية ومستوياته، (3) فبرز في علم الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية للدلالة على مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي بمعدل يتضمن التحسن المستمر في نوعية الحياة للأفراد. كما ارتبط بمفاهيم عدّة كالتنمية السياسية، التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية.

إن لفظ التنمية مشتق من نَمَى، أي الزيادة والانتشار. أما النمو من نما، ينمو نماءً. والنماء يعني: أن الشيء يزيدُ حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقاً لدلالات هذا المفهوم للتنمية، فإنه لا يُعدُّ مطابقاً للمفهوم الانجليزي "Development" الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم، واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي)، وليس وفق رؤية وثقافة المجتمعات.

إن ظاهرة النمو تُعالج في المفهوم العربي الاسلامي كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تُمثّل إطار حركة المجتمع وتُحدّده. فالزكاة هي نقصان للمال بمعايير الاقتصاد المادية، في حين تعني الزكاة لغاً واصطلاحاً، الزيادة والنماء، الممزوج بالبركة. بينما يُركّز مفهوم النمو على قياس النمو بمؤشرات اقتصادية مادية دون مراعاة للأبعاد الانسانية.

✓ تعريف كاندل بارحي للتنمية: هي مجموعة من إجراءات الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القادمة. أما كارل دور، فيعرفها على أنها مجموعة من اجراءات وسياسات مُوجّهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمن تستفيد منها الغالبية من أفراد المجتمع.

إن عملية التنمية عملية مُركّبة ومُعقّدة، (4) تأخذ بعين الاعتبار الزمان والمكان والتركيبية الاجتماعية والنظام الاقتصادي والسياسي والظروف المحيطة به، منها الجغرافية التي يجب التعامل معها، أو الظروف التي يفرزها بنفسه، واکراهات المحيط الدولي والتي قد تتعارض والتوجهات الوطنية.

2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية: إن المفهوم التقليدي للتنمية ظلّ محصوراً في البعد الاقتصادي، ويقاس بمقدار زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد. وبقي هذا المفهوم مرادفاً لمعنى النمو طيلة الخمسينات والستينات وشطر من سبعينيات القرن الماضي. إلا أن زيادة وتيرة التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي وتطور العلاقات الاقتصادية أثبت أن التخلف لا ينحصر فقط في قلة وندرة رؤوس الأموال الواجب توافرها للعملية الاستثمارية، بل هناك عوامل أخرى متمثلة في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية والتي تظهر على مستويين: (5) عوامل داخلية، المستوى المحلي لكل دولة على حدة،

1 - عبد الله علي الكبير وآخرون، لسان العرب لابن منظور (القاهرة: دار المعارف) ص. 4552.

2 - محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي، المعجم الوسيط، ص. 772. متاح على: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

3 - محمد نصر عارف، مفهوم التنمية (جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية) ص. 2.

4 - صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، ط 1 (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 1992) ص. 69.

5 - إبراهيم البيومي غانم، أسرار الوصفة الماليزية للتنمية، مجلة الوعي الاسلامي، 2004/04/22، متاح على: [www.suaidan.co](http://www.suaidan.co)

وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط الدول المتقدمة بالبلدان النامية، والتي هي نتاج تاريخي لنظام دولي اتّسم بعد التكافؤ والاستغلال لمصالح المراكز الاستعمارية، واستيلائها على الثروات الطبيعية. في السبعينات ركّز مفهوم التنمية على أبعادٍ عدّة، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية. وغدا مفهوم التنمية في تسعينات القرن العشرين ينشد التحرر الانساني، الذي يعني تحرير الفرد والمجتمع من الجهل، الخوف، المرض والفقر. ويبدو أن الدولة الماليزية أدركت هذا التغير وفهمت الدرس جيداً، بأن للتنمية جوانب مهمة غير اقتصادية يجب التركيز عليها في تجربتها التنموية. في إطار المضمون الجديد لهذا المفهوم، جاءت التجربة الماليزية لِتُرَكِّزَ على محاربة الفقر وبناء الانسان الجديد وتحريره من قيود التخلف، وتشجيع الابداع، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتدعيم الاعتماد على الذات، وتقوية السياسات التصديرية بدل الاتكال.

### ثانياً: ماليزيا من المعطى الجغرافي إلى النظام السياسي:

**1- ماليزيا، الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية:** إن مصدر كلمة ماليزيا<sup>(1)</sup> جاء من مصطلح "javanés malayu" والذي يعني الهارب "fugitivo". نسبة إلى مجموعة من "javaneses" الذين هربوا من جزيرة سوماطرا بأندونيسيا، فراراً من الاضطهاد الانجليزي.

ماليزيا دولة اسلامية تقع في الجنوب الشرقي من قارة آسيا، يحدها من الشمال تايلاندا وبحر الصين الجنوبي وسلطنة بروناي،<sup>(2)</sup> وجنوباً بحر جاوا وجزيرة سنغافورة وأندونيسيا، وشرقاً بحر صولو وبحر سلبيس، وغرباً مضيق ملقا الذي يفصلهما عن جزيرة سوماطرة. وتبلغ مساحتها 329.750 كلم<sup>2</sup>. يتكون اتحاد ماليزيا من مجموعة من الجزر وقسمين أساسين،<sup>(3)</sup> يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي بمسافة تقدر بـ 650 كلم. القسم الأول يعرف بماليزيا الغربية أو شبه الجزيرة الماليزية، بمساحة تقدر بـ 131.598 كلم<sup>2</sup> غالبية سكانها من الملايا. ويشمل 13 ولاية اتحادية من بينها العاصمة كوالالمبور. أما القسم الثاني، فتمثله ماليزيا الشرقية التي ترتبع على الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو صانعةً حدوداً مع أندونيسيا على طول 1300 كلم، ومحيطاً بسلطنة بروناي. وتتكون من ولايتي صباح "Sabah"، وسراوك "Sarawak" والاقليم الفيدرالي لآبوان "Labuan"، بمساحة قدرها 198.160 كلم<sup>2</sup>. هذا إلى جانب مجموعة من الجزر الصغيرة تقع بالقرب من شبه جزيرة الملايو ومن جزيرة بورنيو، وتبلغ مساحة هذه الجزر حوالي 3300 كلم<sup>2</sup>.

أما مواردها الطبيعية<sup>(4)</sup> فيمكن إجمالها في الحديد، القصدير، النحاس، الأخشاب والغاز الطبيعي، إلى جانب إنتاج محتشم من الفحم والنفط. يقدّر إنتاجها السنوي من القصدير بـ 65 ألف طن، أي ما يعادل 36% من الإنتاج العالمي مايوئها احتلال المركز الأول عالمياً. أما الحديد فتحتل المرتبة الثانية في إنتاجه، بحجم يصل إلى نصف مليون طن سنوياً. إنتاجها من البوكسيت يصل إلى 940 ألف طن سنوياً، وحوالي 20 مليون طن من النفط. وتحتل ماليزيا مركز متقدم بين دول آسيا في إنتاج وتصدير الأخشاب، وموارد طبيعية أخرى كالمطاط، زيت النخيل، الكاكاو، جوز الهند والتوابل.

**2- المعطى التاريخي وطبيعة النظام السياسي:** لقد دخل البرتغاليون<sup>(5)</sup> ماليزيا عام 1511م ومكثوا فيها مايقارب السبعين عاماً، وحلّ محلهم الهولنديون. إلا أن الانجليز كانوا أقوى ودخلوا سنغافورة التي كانت جزءاً من ماليزيا عام 1794م وبقوا فيها

<sup>1</sup>-Vinicio Sandí Meza, Daniel López Zúñiga, *El amanecer del sudeste asiático: Experiencias de Singapur y Malasia*, Universidad Nacional de Costa Rica, 31 de marzo del 2008. P.P. 10-12.

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/icap/unpan035186.pdf>

<sup>2</sup>-محمد إسماعيل، التجربة الماليزية...مهاثير محمد والصحة الاقتصادية، ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014) ص.ص. 12-14.

<sup>3</sup>-Vinicio Sandí Meza, Daniel López Zúñiga, *Ibid*. P.P. 10-12.

<sup>4</sup>-ناديا فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، ع. 54، ص. 163.

<https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76021>

<sup>5</sup>-عاصم شحادة، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية، ماليزيا نموذجاً، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2012، ع. 400، ص. 89.

إلى غاية 1942م، موعد استسلامهم لليابانيين الذين مكثوا هناك حتى 1945م. خسارتهم الحرب العالمية الثانية فرضت عليهم مغادرتها ليعود الانجليز من جديد عام 1946م، واحضارهم طوائف الصينيين والهنود إلى ماليزيا ومنحهم حق المواطنة مع الملايا، وانتهاجهم

سياسات فرق تسد وتبعات ذلك من نهب للثروات وصراعات اثنية.

نالت ماليزيا استقلالها يوم 31 أوت 1957م من الاحتلال الانجليزي،<sup>(1)</sup> وهي ملكية دستورية أخذت الشكل الفيدرالي والنظام البرلماني. وفي عام 1963 انضمت إليها كل من سنغافورة، صباح وصرواك. لكن عامين فيما بعد تم طرد سنغافورة لأسباب عرقية، مُشكِّلةً دولة لوحدها. رئيس الدولة هو الملك الذي يتم اختياره من بين السلطنات المشكلة للمملكة، وهي سبعة لفترة خمس سنوات. أما ولايات "Malaca" و "Pulau Pinang" و "Sabah" و "Sarawak"، ليست لديهم ممالك محلية. رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء الذي ينبثق عن السلطة التشريعية المؤلفة من مجلسين. مجلس الشيوخ "Dewan Negara" المشكل من 70 عضواً، ومجلس النواب "Dewan Rakyat" من 180 عضواً.

يبلغ عدد سكانها 31.381.992 مليون نسمة.<sup>(2)</sup> وهي مجتمع تعددي يضم ثلاث مجموعات عرقية رئيسية: الملايا الأصليون "Bumiputera"، الصينيون والهنود، إلى جانب مجموعات أخرى. يمثل البوميوتيرا "Bumiputera"<sup>(3)</sup> 61.7% وهم خليط من الملايا والسكان الأصليين، "يمثل الملايا" "Malays" أكبر إثنية بنسبة 50.7%، ثم السكان الأصليون "indigenous" بـ 11%، يليهم الصينيون بـ 20.8%، الهنود بـ 6.2%، اثنيات أخرى 0.9%، الأجانب 10.4%، ولكل اثنية لغتها ودينها.

نصبت "الماغنا كارتا" على أن الإسلام واللغة الماليزية هما دين ولغة الاتحاد. يمثل<sup>(4)</sup> المسلمون 61.3% من عدد السكان، البوذيون 19.8%، المسيحيون 9.2%، الهندوس 6.3%، إلى جانب ديانة أخرى تسمى الطاوية "Taoism". وعلى الرغم من المكانة السياسية للملايا،<sup>(5)</sup> إلا أنهم تركّزوا في المناطق الريفية والولايات الأقل نمواً وكذلك في الوظائف الأقل أجراً. فيهم نسبة كبيرة من الفقراء، طبقة متوسطة ضعيفة، وقليل من الأغنياء مقارنة بالصينيين الذين انتقلوا من المهن ذات الأجور المنخفضة في قطاعي الزراعة والصناعات ذات المهارات المنخفضة، إلى الصناعات ذات الأجور المرتفعة. رواتبهم ضعف رواتب الملايا، يكاد يختفي فيهم الفقراء، ولهم طبقة متوسطة قوية. أما الهنود فلديهم أسر فقيرة جداً، ويميلون عموماً إلى التواجد في الخانة الوسطى بين الملايا والصينيين. إن التفاوت لم يقتصر على توزيع الدخل فحسب، بل تعداه إلى ملكية الثروة. هذا الاختلاف في التوازن بين المجموعات العرقية ترك بصماته على المناخ السياسي للبلاد.

من نقاط قوة التجربة الماليزية هو استمرار السياسات الاقتصادية<sup>(6)</sup> على الرغم من اختلاف المسيرين وصانعي القرار، وتحملهم مسؤولية إنجاز المشاريع مثل برنامج السياسة الاقتصادية الجديدة، ورؤيا 2020. كانت برامجاً مترابطة، وتحظى بدعم الحكومة

<sup>1</sup>-Alfredo Pérez Bravo, Iván Roberto Sierra Medel, Iván Roberto Sierra, *Relaciones étnicas y desarrollo económico en Malasia, Política y Cultura*, primavera 2004, núm. 21, P.132. Disponible en : <http://www.scielo.org.mx/pdf/polcul/n21/n21a09.pdf>

<sup>2</sup>-Index mundi, *Malaysia Demographics Profile 2018*, January 2018.  
[https://www.indexmundi.com/malaysia/demographics\\_profile.html](https://www.indexmundi.com/malaysia/demographics_profile.html)

<sup>3</sup>-Bumiputera: Malays and indigenous people in Malaysia.

<sup>4</sup>-Malasia, *rumbo a la prosperidad*, 26/03/2015.

<https://www.icex.es/icex/es/Navegacion-zona-contacto/revista-el-exportador/mundo/REP2015401268.html>

<sup>5</sup>-Ragayah Haji Mat Zina, *Malaysian Development Experience: Lessons for Developing Countries*, Institute of Malaysian & International Studies, National University of Malaysia., Vol. 6, No. 1, April 2014. P.19.

<https://ijie.um.edu.my/index.php/tjie/article/download/4918/2771/>

<sup>6</sup>-Jayum A. Jawan and others, *Development: The Malaysian Experience*, *Journal of Public Administration and Governance*, Department of Politics and Government Faculty of Human Ecology, Universiti Putra Malaysia (UPM) 43400, Serdang, Selangor, Malaysia. December 05, 2014, Vol. 4, No. 4. P.160.

واستعدادها على مساندة استمراريتها. كما كان للصدمات الالتهية في 13 ماي 1969 نتائج سلبية، أفرزت ايجابيات جعلت الحكومة تدرك خطورة هكذا أحداث على المستقبل الأممي لماليزيا، وضرورة التفكير الجدّي في ايجاد حلول منطقية ودائمة. إن الاختلاف في الديانة، اللغة والثقافة عمّد المسار التنموي في ماليزيا، واستدعى مجهودات جبّارة، وتضحيات من أطراف عديدة. ما أدى بها إلى أن تكون نموذجا تنمويا ناجحا، كان للدولة دور كبير في صناعة الاستراتيجيات وتوجيهها.

ثالثًا: التنظير للتنمية، وسياسات إعادة البناء.

**1- التنظير للتنمية، من البعد التقليدي إلى النظريات الحديثة:** لقد كان للحرب العالمية الثانية نتائج سلبية على اقتصاديات الدول التي كانت قوية، مادفع مؤسسات على غرار البنك الدولي للبناء والتعمير الذي تحول إلى البنك العالمي، التفكير في سياسات إعادة البناء لاقتصاديات هذه الدول، واعتبر التصنيع عقب الحرب هو السمة الرئيسية للتنمية.<sup>(1)</sup> خروج الدول الأوربية منهارة من الحرب صعب من مهمة احتفاظها بمستعمراتها، التي نال أغلبها الاستقلال، وجعلها تفكر في ضرورة تطوير اقتصادها، وغدت التنمية أولوية في تأكيد استقلالها، والحصول على الاحترام والشعور بالكرامة الذاتية التي حُرمت منها خلال مرحلة الاستعمار.

إن احتياجات الدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية والدول الحديثة الاستقلال، قسّمت الدراسات المهمة بالتنمية إلى مجالين تمحورت حولهما نظريتان أساسيتان،<sup>(2)</sup> وهما النظريات التقليدية وغير التقليدية في تفسير عملية التنمية. النظريات التقليدية، رأت أن النظام الرأسمالي لديه نموذج طبيعي يُؤفّر أحسن السبل لتجسيد التنمية، ارتكازًا على النمو الاقتصادي، وأن تراكم الثروة هو العامل الرئيسي للتنمية وعدم المساواة الاجتماعية، هو الثمن الحتمي للتقدم. وهو ما ركّزت عليه نظريات الحدّثة واعتبارها التطور عملية محايدة جرت بها الدول الغربية، وعلى الدول النامية أن تسلك نفس المسار. النظريات غير التقليدية تعتبر الرأسمالية بنية غير عادلة ولا يمكن الحفاظ عليها، وأن التخطيط الاجتماعي والدور الحكومي يساعدان في ايجاد حلول لمشكلات السوق. وأن مساواة التطور بالنمو الاقتصادي، دون الاهتمام بأسعاره الاجتماعية، يُشكّل تهديدًا خطيرًا على حياة الإنسان. ويفترضون امكانية تجسيد التنمية، من خلال إعادة توزيع الإنتاج والقضاء على عدم المساواة. وتعتبر النظريات الماركسية والماركسية الجديدة، النظريات ما بعد البنيوية، والنسوية من بين النظريات غير التقليدية الرئيسية، والتي ركّزت على دور الدولة في دفع المسار التنموي خلال القرن العشرين. خاصة في دول العالم الثالث التي رأى فيها صانع القرار اعتماد المقاربة الكينزية، أن دور الدولة جوهري في الدفع بالتنمية إلى الأمام، عبر تهيئة الظروف والشروط المناسبة للجميع في السوق.

إن نظريات النمو الحديثة<sup>(3)</sup> ركّزت على التغيّر التكنولوجي، دور الحكومات، السياسات التجارية، وتنمية رأس المال البشري كمحدّات للنمو الاقتصادي. كما أكّدت العديد من الدراسات على أن الصادرات لوحدها ليست العامل الرئيسي المساهم في النمو الاقتصادي، بل أن هناك عوامل حاسمة أخرى مساعدة على ذلك. على غرار الدراسة التي قام بها أحمد وهارنهورون "Harnhirun" عام 1996 على عدد من الدول كاندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند باستخدام سلسلة من البيانات للفترة الممتدة من 1966 إلى 1988، بغية معرفة إذا كانت الصادرات هي سبب نمو اقتصاديات هذه الدول وتطورها. فوجدوا

<sup>1</sup>- Jayum A. Jawan and others, *Ibid.* P.161.

<sup>2</sup>- *Ibid.* P.161.

<sup>3</sup>-Mori Kogid and Others, *Determinant Factors of Economic Growth in Malaysia: Multivariate Cointegration and Causality Analysis*, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, Issue 24, May 20<sup>th</sup>, 2014. P. 124. [https://www.researchgate.net/profile/Dullah\\_Mulok/publication/231351746\\_Determinant\\_Factors\\_of\\_Economic\\_Growth\\_in\\_Malaysia\\_Multivariate\\_Cointegration\\_and\\_Causality\\_Analysis/links/0912f50d10ce35e414000000/Determinant-Factors-of-Economic-Growth-in-Malaysia-Multivariate-Cointegration-and-Causality-Analysis.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Dullah_Mulok/publication/231351746_Determinant_Factors_of_Economic_Growth_in_Malaysia_Multivariate_Cointegration_and_Causality_Analysis/links/0912f50d10ce35e414000000/Determinant-Factors-of-Economic-Growth-in-Malaysia-Multivariate-Cointegration-and-Causality-Analysis.pdf)

البتر في الصلة بين الصادرات والنمو الاقتصادي يكمن في السياسة التنموية، وأن التنمية الاقتصادية هي التي تسبب نمو الصادرات، وليس العكس.

نفس النتيجة توصل إليها كل من شازما وبناجيوتيديس "Sharma and Panagiotidis" في دراسة لهما عن الهند عام 2005، حول مصادر النمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين 1971 إلى 2001 من خلال استعمالهما لمنهج يوهانسن، واستخدام قياسين هما الناتج المحلي الإجمالي مع التصدير والناتج المحلي الإجمالي دون تصدير، فلم تكن الصادرات محدداً أساسياً. على الرغم من أن الدراسات الشاملة تدعم الفرضية القائلة بأن التصدير يميل إلى تحفيز النمو الاقتصادي، في حين أن دراسات التسلسل الزمني لاتسير في نفس الاتجاه.

أما في دراسة (1) لكورتيس وباولينيا "Cortes-Jimenez and Pulina" عام 2006 حول دور السياحة في النمو الاقتصادي خلصت إلى أن السياحة الدولية هي مصدر أكبر العملات الأجنبية بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، مثلها مثل الدول المرتفعة الدخل، حيث غدت تنتهج سياسات تشجيعية لتعزيز قطاع السياحة. ووجدوا في دراستهما أن السياحة كانت عاملاً أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالنسبة لإسبانيا، منه بالنسبة لإيطاليا.

**2-العوامل الجديدة لإنجاح السياسات التنموية:** لقد دراسات أخرى ركزت على التربية والتعليم كمؤشرات للنمو الاقتصادي (2) مثل "Mankiw" "Spiegel" "Barro". أما بيازولو "Piazolo" في دراسة له عام 1996 حول محدّدات النمو الاقتصادي في أندونيسيا من خلال تحليل السلاسل الزمنية على أساس نموذج التكامل المشترك والخطأ من عام 1965 إلى عام 1992، أكد في التجربة الأندونيسية على أهمية الاستثمار في الرأس مال البشري. وهو نفس ماركز عليه راميراث "Ramirez" في دراسة له عام 1998، ووجد أن تنمية رأس المال البشري على مستوى عالٍ يمكن أن يؤثر على الاقتصاد، ويرفع الإنتاجية ويزيد من الإبداع. وأن الاستثمار في التعليم سيعزز تنمية رأس المال البشري الناقد وصقل مهاراته التكنولوجية. أشارت العديد من الدراسات، أن هناك عوامل محدّدة أخرى مثل الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، والنفقات الحكومية والاستهلاك المحلي وسعر الصرف، تمثل تهديداً لاستقرار البلاد إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد. كما أن المؤسسات القويّة توجه الاقتصاد نحو الأفضل عبر الحكم الراشد للإدارة العقلانية لهذه الموارد. إن النمو الاقتصادي هو نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة تتفاعل فيما بينها.

وفي دراسة (3) لسينها "Sinha" حول تأثير الانفتاح على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الآسيوية، أشارت النتائج المتوصل إليها بالنسبة لإيران وهونغ كونغ وباكستان وسنغافورة والعراق وميانمار والصين، أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي. نفس النتيجة توصل إليها بكيز "Bakare" في دراسة له عام 2011 حول نيجيريا، وفحصه العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين 1979-2009، فكانت النتيجة ايجابية هذه العلاقة. وهو نفس ما أكد عليه شوهري "Chaudhry" عام 2010 من خلال فحصه العلاقة السببية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة من 1972 إلى 2007. نفس الاتجاه أكد عليه كل من بجوى وصديقي "Bajwa and Siddiqi" في دراسة لهما عام 2011 حول ايجابية العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في أربع دول من جنوب آسيا.

1- Mori Kogid and Others, *Ibid.* P. 125.

2- *Ibid.* P. 126.

3- Norazrul Mat Ros and others, *Determinants of Economic Growth in Malaysia 1970-2010*, *Asian Journal of Empirical Research*, 26 December 2013, P. 1142. Available at: [https://www.researchgate.net/publication/259453769\\_Determinants\\_of\\_Economic\\_Growth\\_in\\_Malaysia\\_1970-2010](https://www.researchgate.net/publication/259453769_Determinants_of_Economic_Growth_in_Malaysia_1970-2010)

الباحثان أغزوال وحن "Agrawal and Khan" في دراسة لهما عام 2011 برهنا على الترابط الايجابي بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في دراستهما حول الصين والهند. ومن النتائج التي توصل لها موري كوجيد "Mori Kogid" من خلال هذه الدراسة، أن الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التنمية الحكومية وتكوين رأس المال لها تأثير كبير من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في ماليزيا. فما هو موقع هذا التوجه النظري في فلسفة ماليزيا التنموية؟

رابعاً: مراحل التطور التنموي في ماليزيا، وأسس فلسفتها.

**1- التجربة الماليزية ومراحل النمو فيها:** على الرغم من الاختلاف في تحديد مراحل التجربة التنموية في ماليزيا، إلا أن أغلبية الدارسين يتفقون على امكانية تقسيمها إلى مرحلتين أو فترتين عريضتين وهما: (1)

✓ **المرحلة الأولى:** مرحلة ما بعد الاستقلال (1957-1970). (2) كانت عملية التنمية في ماليزيا، وخاصة منذ الاستقلال حتى عام 1970، تستند في المقام الأول إلى العقيدة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي المبنية على افتراض أن الاستقلال السياسي كفيل باحداث تنمية اقتصادية سريعة. لكن مع أواخر الخمسينات وبداية الستينات، برز نموذج الحدائة الذي أكد على أن الاستقلال السياسي لا يكفي لتوليد النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليه. وثرجم ذلك في أهداف الخطة الماليزية الأولى 1957-1965 والثانية 1966-1970، بالتركيز على توفير رأس المال الكافي لتنفيذ أهداف التنمية كالتصنيع، والتنوع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، ورفع مستوى معيشة السكان. خلال هذه الفترة، كان النمو الاقتصادي مساوياً للتنمية، اقتصر التصنيع فيها على عدد قليل من الصناعات البديلة، وعملت الحكومة على وضع برنامج للتنمية الريفية، وكان تدخل السلطات العمومية نسبياً.

لم تُولى المشاكل الاقتصادية-الاجتماعية أي اهتمام. فمن إجمالي الإنفاق العام على التنمية تم تخصيص أكثر من 50% للقطاع الاقتصادي، في حين أن مخصّصات القطاع الاجتماعي تراوحت بين 14% إلى 29%. ما أدى إلى تنمية غير متوازنة بين المجتمع والدولة، كانت سبباً في انهيار الأعراق المختلفة واندلاع أعمال الشغب العنصرية في 13 مايو 1969، التي كانت محطة فارقة في تاريخ ماليزيا الحديث.

✓ **مرحلة 1970، وطفرة الانتقال الماليزي.** (3) لقد انتقل الاقتصاد الماليزي من صادرات اعتمدت على المواد الأولية (4) من الخشب والغاز الطبيعي والبوكسيت والقصدير والمطاط وزيت النخيل والأرز، إلى اقتصاد يصدر الآلات المصنّعة والمعدّات، المنتجات الزراعية والغداية والكيميائية، الصناعات الدقيقة وأدوات الكمبيوتر إلى كل من الولايات المتحدة، اليابان، الصين وهونكونغ. وقد تزامنت هذه المرحلة (5) مع انطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة "NPE" (6) التي استهدفت الفترة 1971-1990، جاءت كردّة فعل على الصدمات العرقية ل 13 ماي 1969. ركّزت على التصنيع في توجيه الاقتصاد، خاصة الصناعات الثقيلة وكثيفة التكنولوجيا. تميّزت بتواجد الحكومة في كل مكان، ماعدا القطاع الزراعي. أطلقت برنامج متكامل يعالج جدلية العرق مع الوظيفة الاقتصادية قصد زيادة مشاركة الماليزيين (Bumiputra) في التوظيف، والعمل على تمكينهم من

<sup>1</sup>-Rahimah A. Aziz, *Paradigm Shift: Malaysia's Development Plans*, *Akademika* 49 (Julai) May 23<sup>rd</sup>, 2012. P.75.

<sup>2</sup>-Draft Development Plan of Malaya (1950-1955), *First Malaysia Plan* (1966-1970).

<sup>3</sup>-*Second Malaysia Plan* (1971-1975), *Third Malaysia Plan* (1976-1980), *Fourth Malaysia Plan*(1981-1985), *Fifth Malaysia Plan*(1986-1990), *Sixth Malaysia Plan*(1990-1995), *Seventh Malaysia Plan*(1996-2000), *Eighth Malaysia Plan*(2001-2005), *Ninth Malaysia Plan*(2006-2010), *Tenth Malaysia Plans*(2011-2015), *Eleventh Malaysia Plans*(2016-2020). Source: [www.epu.gov.my](http://www.epu.gov.my)

<sup>4</sup>-José Jaime López Jiménez, *Malasia, un caso de éxito económico*, *México y la cuenca del pacífico*, vol. 10, núm. 30 septiembre / diciembre de 2007, Universidad de Guadalajara, México. P.05. Disponible en: <http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=433747606001>

<sup>5</sup>-Leong Choon Heng et Tan Siew Hoey, *Malaisie : Développement social, réduction de la pauvreté et transformation de l'économie*. P.02. [https://www.unicef-irc.org/research/ESP/OA1\\_files/Malaysia.pdf](https://www.unicef-irc.org/research/ESP/OA1_files/Malaysia.pdf)

<sup>6</sup>-NPE : Nouvelle politique économique. NEP: The New Economic Policy.

الحصول على 30% من الشركات مع حلول 1990. القضاء على الفقر ومعالجة الاختلالات الاقتصادية العرقية، واستفادة الفئات منخفضة الدخل من التحسين التدريجي لظروفها المعيشية بفضل السياسات الاجتماعية التي تنفذها السلطات العامة. إن الركود الاقتصادي لعام 1984 جعل النمو<sup>(1)</sup> يسجل معدلاً سلبياً -1%، وارتفعت البطالة من 5.8% في عام 1984 إلى 8.3% في عام 1986، ماستوجب سياسات للتكيف والاصلاح استمرت إلى عام 1990. وجاءت الخطة الصناعية الرئيسية "IMP"<sup>(2)</sup> لعام 1986 لتحديد المعالم الرئيسية للتنمية الصناعية للبلاد، فتطور قطاع التصنيع وارتفعت مداخله بأكثر من 60% من مداخل الدولة. ومع الخطة السادسة (1990-1995)، ثم منظور المخطط الثاني (1991-2000)<sup>(3)</sup> الذي هدف إلى توسيع قطاع التصنيع وتعزيز وتحديد مصادر جديدة للنمو، كاستثمارات القطاع الخاص وحقن المزيد من الأموال لتدعيمه كونه محرك رئيسي للنمو.<sup>(4)</sup>

لقد ركزت ماليزيا على التصنيع والتطوير التكنولوجي. وقد دعم ذلك<sup>(5)</sup> قانون الاستثمار المصادق عليه عام 1986 الذي فضل وشجع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وعزز قطاع الأجهزة والبرمجيات. وتدعيم الشركات التي تنشط في هذا المجال مثل شركة "TELEKOM MALAYSIA" المتخصصة في مجال الاتصالات، وشركة "Perodua" وشركة "TENAGA NASIONAL" المتخصصة في صناعة السيارات، واستفادة شركة "TENAGA" من التطور التقني في العمليات الهندسية التي تصاحب صناعة السيارات، بالشراكة مع العملاق الياباني في مجال التصميم وصناعة المحركات، فكانت سيارة بروتون "Proton" عام 1985 أول نموذج ماليزي. وتجاوزت الشركة عام 1996 إنتاج وبيع أكثر من مليون سيارة من هذا النوع، صدرت منها إلى 50 دولة من أوروبا، آسيا وأفريقيا، حوالي 120.000 سيارة لبريطانيا وحدها.

**2- محمد مهاتير، ورؤية ما بعد المستقبل لماليزيا الجديدة:** إن خطة سياسة التنمية الوطنية (1991-2000) "NDP"<sup>(6)</sup> كانت الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية تحت رئاسة الدكتور مهاتير محمد من (1981-2003).<sup>(7)</sup> استطاع الفوز في الانتخابات وترأس الحكومة لعهدات ثلاث،<sup>(8)</sup> لإقناع الناخبين بالنتائج الايجابية التي تم تحقيقها. لقد لخص السيد مهاتير أفكاره ورؤيته السياسية والتنموية للدولة الماليزية في كتابه "معضلة الملايو" عام 1970، والذي منعه من النشر إلى غاية وصوله إلى السلطة عام 1981 حيث رفع هذا الحظر. ومن المحاور التي ركز عليها:<sup>(9)</sup>

- ضرورة الوحدة بين فئات الشعب، والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، مع استلهم تجربة تنمية يمكن الاسترشاد بها تمثلت في اليابان التي قهرت أسطورة التفوق الأوربي، العمل على جذب الاستثمار الخارجي، الاهتمام بالتعليم والتكنولوجيا، والانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي. وقد اتهمه الغرب بالديكتاتورية نظراً لإنتقاداته الشديدة لهم في العديد من المناسبات، إلا أنه فند ذلك باستقالته في قمة مجده وعزز التطور الماليزي. فاعتزل الحياة السياسية عام 2003، بعد 22 سنة من العطاء. وأثبت للعالم أنه يمكن لدولة اسلامية أن تنهض اقتصادياً اعتماداً على الوحدة والتآلف بين كافة الأطياف المشكلة لنسيج

<sup>1</sup>- Leong Choon Heng ET Tan Siew Hoey, *Ibid*. P.02.

<sup>2</sup>- *IMP: the Industrial Master Plan 1986*.

<sup>3</sup>-*Second Outline Perspective Plan*.

<sup>4</sup>- Rahimah A. Aziz, *Ibid*. P. 72.

<sup>5</sup>- Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto sierra Medel, *Ibid*. P.P. 64, 65.

<sup>6</sup>- *NDP : National Development Policy*.

<sup>7</sup> - ناديا فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة دراسات دولية، ع.54، ص.168.

<sup>8</sup>- Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto sierra, *Malasia en las transformaciones del sudeste asiático, Comercio exterior, Vol. 54, NÚM. 2, febrero 2004, P. 138. http://revistas.bancomext.gob.mx/rce/magazines/62/4/RCE4.pdf*

<sup>9</sup>- محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2014) ص. 134.

المجتمع الماليزي ودياناته. وسلّم المشعل إلى السيد عبد الله أحمد بدوي، وغدا منهجه السياسي والتنموي مثلاً يقتدي به العديد من الساسة وصانعو القرار.

كما عزّز تجربة الإصلاح السياسي<sup>(1)</sup> عبر وضع حزمة من الإصلاحات ركزت على اجراء انتخابات دورية كل خمس سنوات، واعتبرت الآلية المثلى للتداول السلمي على السلطة. ووضع شروط للعبة السياسية يكسب فيها الجميع مثلت حجر الأساس لنجاح الإصلاح السياسي.

لقد سجّل الاقتصاد الماليزي<sup>(2)</sup> في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010 نسبة نمو قديرت بـ 8.5 %، وساهم في ذلك ارتفاع الصادرات بنسبة 25.2 % للفترة الممتدة من 1976-1980 مقارنة بـ 12.3 % للفترة 1971-1975. هذا النمو المتزايد مكّنها من الحصول على 558.382 مليون دولار نتيجة سياسة التنويع الاقتصادي، والانفتاح التجاري الذي انتهجه ماليزيا منذ 1970.

احتلت ماليزيا<sup>(3)</sup> المرتبة 29 في مؤشّر التجارة والتنمية للأونكتاد في عام 2006، بفضل مؤشّرات منححتها هذا المنصب وهي 112.50 مليار دولار كنتاج محلي إجمالي، وهي حسب الأونكتاد، 2.11 % من تصدير السلع والخدمات على المستوى العالمي. وحسب المنظمة العالمية للتجارة، كانت ماليزيا واحدة من الدول الأكثر دفعاً لرسوم الإتاوات والتراخيص. في عام 1996 تمّ إطلاق مشروع "العُداء الخارق للوسائط المتعدّدة"<sup>(4)</sup>. لدعم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في منطقة جنوب شرق آسيا. وضمّ أكثر من 900 شركة وطنية ومتعدّدة الجنسيات، التي يتركز نشاطها حول البحث والتطوير والخدمات في مجال الاتصالات متعددة الوسائط. وحصولها على امتيازات جبائية واغراءات عملاقة بغية انجاح المشروع.

لقد كان مسار السيد مهاتير محمد نبراساً لرئيس الحكومة عبد الله أحمد بدوي الذي جاء بعده. وهو ذو أصول يمنية،<sup>(5)</sup> كان والده محرّز نص وثيقة الاستقلال الماليزي. ركّز على محاربة الفساد، وقدم رؤية اسلامية تحت عنوان "الاسلام الحضاري" كنموذج للاعتدال في مواجهة التطرف والتعصب. ولم يتعد كثيراً عن الخطوط العريضة التي رسمها محمد مهاتير في استراتيجيته لصناعة مستقبل ماليزيا التنموي.

تأتي "الرؤيا المستقبلية" "NVP" للفترة 2001-2020 التي قُيِّمت إلى مرحلتين زمنيّتين، مدّة كل واحدة عشر سنوات.<sup>(6)</sup> هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الفردي، ونسبة النمو إلى 7 % مع حلول 2020. أما برنامج التحول الحكومي "GTP"<sup>(7)</sup> فهو مشروع فُصِّل إلى ثلاثة نطاقات مختلفة.<sup>(8)</sup> تبدأ المرحلة الأولى عام 2010، وتمّ التركيز فيها على البناءات الفكرية وتحويل الرؤية التي تعتبر موطيء قدم لبقية البرامج الأخرى، ثم مرحلة التعديل والتحسين في البرامج المتقدّمة سابقاً. أما المرحلة الثالثة، فأُطلق عليها اسم "مابعد المستقبل" "The Future and Beyond" والتي تمتد إلى 2020. وهي مرحلة تؤسس لإصلاحات جديدة محورها الانسان، تتظافر فيها كل الجهود لإخراج ماليزيا من فخ الدخّل المتوسط. هذا إلى جانب اجراء تعديلات واصلاح في الهياكل الحكومية بهدف تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، وتجسيد الهدف الأساسي المتمثل في تخفيض تكاليف المعيشة عبر سبّة محاور أساسية: تخفيض الجريمة والحدّ منها، محاربة الرشوة، تحسين نتائج التمدرس،

<sup>1</sup>- Rosyidah Muhammad, *The Development of ict and its political impact in Malaysia*, *Journal of Borneo Social Transformation Studies (JOBSTS)*, University Malaysia Terengganu, Vol.1.2015, p.3.

<sup>2</sup>- Norazrul Mat Ros and others, *Ibid*, P. 1141.

<sup>3</sup>- Vinicio Sandí Meza, Daniel López Zúñiga, *Ibid*, P.P. 13, 14.

<sup>4</sup>-MSC: Súper Corredor de Multimedia.

<sup>5</sup>- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008). ص. 20.

<sup>6</sup>- Jayum A. Jawan and others, *Ibid*, P.162-164.

<sup>7</sup>-GTP: The Government Transformation Programme.

<sup>8</sup>-Malaysia's Development Policies, P.37. <https://www.springer.com/cda/content/document/cda.../9789811009761-c2.pdf?>

رفع مستويات المعيشة للأسر ذات الدخل المنخفض، تحسين البنية التحتية في الأرياف، تحسين النقل العام في المناطق الحضرية.

مشروع الرؤيا المستقبلية استشراف تسعة تحديات تواجه المسار التنموي وهي: (1) 1- تأسيس مجتمع موحد ومتكامل عرقياً. 2- الاعتماد على النفس، واعطاء صورة ايجابية. 3- تطوير الممارسة الديمقراطية. 4- التأسيس لمنظومة قيمية ايجابية. 5- خلق مجتمع ليبرالي متسامح. 6- التأسيس لمجتمع يحترم العلم ويقدمه. 7- تدعيم الأسرة وتقويتها. 8- التوزيع العادل للثروة، والنأي عن العرقية في التوزيع. 9- التأسيس لاقتصاد تنافسي للمساهمة في تطوير المجتمع.

إن الفكرة الجوهرية في فلسفة ماليزيا للتنمية تمثلت في محاربة الفقر، ورأت أن العلاقة بين زيادة النمو وتراجع الفقر علاقة طردية موجبة. فالقضاء على الفقر يؤدي إلى تعليم أفضل، وإلى صحة تُسهّل المساهمة وفعالية في عملية تسريع معدلات النمو الاقتصادي، الذي يقود إلى المساواة في الدخل، فينعكس ايجاباً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، وتوفير الضروريات من الغذاء، العلاج، التعليم والأمن. بهذه الفلسفة القوية، استطاعت ماليزيا رفع التحدي وهزمت الفقر.

خامساً: ماليزيا، من سياسات التنمية إلى ركائز استراتيجيات النمو.

**1- استراتيجيات النمو الماليزية وركائزها الأساسية:** لقد كانت أحداث 13 ماي 1969 محطة انطلاق لوضع الحجر الأساس

لسياسة اقتصادية جديدة "NEP"<sup>(2)</sup> هدفها القضاء على الفقر لتفادي أي انفجار اثني مستقبلي. وأن التنمية الناجحة هي التي تقضي على الفجوة الموجودة بين الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين، حتى تتجسد الوحدة الوطنية ويستعد جميع الماليزيون لمواجهة التحديات المقبلة، وفق استراتيجيات تعتمد الركائز الأساسية التالية:<sup>(3)</sup>

✓ ماليزيا أولاً وأخيراً، واستراتيجية التحكم الالكتروني: من خلال المثابرة، ثقافة التميز، قبول الآخر، الوفاء، التواضع، النزاهة، الجدارة، والعمل على خلق وحدة وطنية بغض النظر عن العرق أو المعتقد الديني. وهذا في ظل نموذج اقتصادي جديد، (4) هدفه الأساسي جعل ماليزيا دولة ذات دخل مرتفع. أي رفع الدخل الفردي من 7000 دولار أمريكي عام 2007، إلى 15000 دولار أمريكي عام 2020. وتشجيع صناعة المعرفة، عبر اقتصاد شفاف وتنافسي، واعداد بنية تحتية قوية، واشراك الجميع دون استثناء، في ظل تنمية مستدامة.

هذا التوجه المستقبلي، تجلّى في سياسة الرؤيا الوطنية "NVP"<sup>(5)</sup> للفترة 2001-2020<sup>(6)</sup> أو النموذج الاقتصادي الجديد "NEM"<sup>(7)</sup> الذي تمّ الاعلان عنه يوم 30 مارس 2010 من قبل السيد نجيب تون رزاق "Dato Seri Najib Tun Razak"، ليحلّ محلّ السياسات الاقتصادية السابقة. وينقسم إلى خطة العشرية الأولى الممتدة من (2001-2010)، والخطة الثانية التي تغطي الفترة من (2010-2020) والتي تمّ الاعلان عنها يوم 10 جوان 2010. والتي لعبت فيها الدولة الدور الايجابي حسب (8) "Henderson" و"Richard"، خاصة مع البطء في النمو الذي عرفه الاقتصاد الماليزي عام 1997-1998 على إثر الأزمة المالية الآسيوية، الركود في الاستثمارات والتحديات الاقتصادية المتزايد من قبل الدول المجاورة الصاعدة. هذا النموذج هو استراتيجية تهدف إلى جعل ماليزيا مع حلول 2020 دولة ذات دخل مرتفع، ارتكازا على خمس مكونات أساسية: تقوية

1- Jayum A. Jawan and others, *Ibid.* P.162-164.

2- NEP: New Economic Policy.

3- Jayum A. Jawan and others, *Ibid.* P.P.162-164.

4- *Ibid.* P.P.162-164.

5- NVP: National Vision Policy.

6- Chin Yee Whah Universiti Sains, *The Evolution of Malaysia's Development Strategies and the Global Economy: Responses from SMEs and Civil Societies*, *Copenhagen Journal of Asian Studies*, January 2012. P.11.

7- NEM: New Economic Model.

8- Chin Yee Whah Universiti Sains, *Ibid.* P.P.23, 24.

الاقتصاد الماليزي، تحسين قدرات المعرفة والابتكار، توطين عقلية التفكير للعالم المتقدم، تحسين النوعية والمستوى المعيشي، تعزيز وتقوية المؤسسات التنفيذية. في إطار ضمان تكافؤ الفرص، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، بغية إخراج ماليزيا من فخ الدَّخْل المتوسط. وتفادي سلبات البرامج الحكومية السابقة التي استفادت منها عرقيات على حساب أعراق أخرى، واستئصال السلوكيات غير السليمة، وتجسيد الهدف الأساسي المتمثل في اعتماد مفهوم الشمولية، حيث يساهم جميع الماليزيين في النمو الاقتصادي ويستفيدون منه.

كما ركَّز برنامج العشرية الثانية<sup>(1)</sup> على تسريع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم الدَّعم المالي والتكنولوجي للتمكين من الابتكار، والحدِّ من هجرة الأدمغة الماليزية. وأكدت على ضرورة التحكُّم في التَّفْطِيم الإلكتروني، وأهميته في تطوير الاقتصاد. لقد أحصت ماليزيا عام 2010 حوالي 1.695 شركة للتَّفْطِيم الإلكتروني، باستثمار فاق 4.4 مليار دولار \$، ويد عاملة تجاوزت 336.000 شخص، ومداخيل تجاوزت 55.8 مليار دولار. فالهدف المستقبلي الرئيسي للحكومة الماليزية<sup>(2)</sup> هو جعل ماليزيا ضمن إطار الدول المرتفعة الدَّخْل حسب تصنيف البنك الدولي والذي يتجاوز فيه الدَّخْل الاجمالي للفرد 12.746 دولار، بينما يتراوح حاليا 10.514 دولار. ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل مجهودات جبَّارة في كل القطاعات، تكلَّت ببيروز 17 شركة ماليزية ضمن أفضل 200 شركة في العالم، حسب آخر تصنيف لمجلة فوربس.

✓ **الوحدة الوطنية وتغيير معادلة الولاء:** لقد حُدِّدَت الوحدة الوطنية كهدف رئيسي،<sup>(3)</sup> يتم تحقيقه من خلال إستراتيجية تركز على شقِّين: الأول يتمثل في القضاء على الفقر من خلال رفع مستويات الدَّخْل وفرص العمل لجميع الماليزيين بغض النظر عن العرق. والثاني هو إعادة هيكلة المجتمع للقضاء على تحديد العرق بوظائف اقتصادية ومواقع جغرافية. من خلال سياسة اقتصادية عادلة تضمن عدم تعرض أي مجموعة بعينها لأي احراج أو الشعور بأي حرمان.

كان النمو الاقتصادي والوحدة الوطنية متغيران متلازمان في الخماسي الثاني (1971-1975) بماليزيا،<sup>(4)</sup> من خلال إشراك الجميع، والابتعاد عن اقضاء الاثنيات في العملية التنموية. بل الترويج لهوية وطنية واحدة. لأن الفقر والتفاوت في الدَّخْل كانا سبباً في الصراعات الممَّزقة لنسيج الهوية. فعدت الاثنية جزءاً مكوِّناً للدولة، وساهم النمو الاقتصادي في ربط جسور التعاون بين هذه الأقليات، وانتفاء الصدامات، وتعزيز الاندماج والوحدة. هذا الوضع الجديد غيَّر في مفاهيم ومواقف المجتمع المدني. وبالتالي الانتقال من الولاء للقبيلة والارتقاء به إلى الوطن. وذهبت السياسات العامة إلى أبعد من النمو الاقتصادي،<sup>(5)</sup> وطرحت الحكومة فكرة "Bangsa Malaysia" كيف يتم تَغْيِير الولاء من الانتماء الاثني، إلى الأمة الماليزية. يتم عبر الاعلام، وصنع برامج تعليمية متكاملة تشمل الجوانب الاجتماعية، الثقافية، السياسية...تصقل هذا التوجه الجديد. وهو نفس ماأكَّدت عليه الخطة السباعية، حيث رأت أن الاتجاه العام للسياسة التنموية ليس الحفاظ على التقدم الاقتصادي فحسب، وإنما تجسيد أمة متطوِّرة بالكامل كما هو متصور في الرؤيا 2020، تضمن العدالة الاجتماعية، الرفاه، الاستقرار السياسي، وزرع قيِّم روحية واجتماعية ايجابية.

<sup>1</sup> - Ibid. P.27.

<sup>2</sup>- *Malasia, rumbo a la prosperidad, Ibid.* 26/03/2015.

<sup>3</sup>- Ragayah Haji Mat Zina, *Ibid.* P.22.

<sup>4</sup>-Lee Hwok Aun, *Development in Malaysia: Economics and Politics of an Idea*, *Academika* 64, *Journal of Southeast Asia Social Sciences and Humanities*, University of Malaya, Malaysia, January 2004. P.P. 73, 74. Available at:

<http://ejournal.ukm.my/akademika/article/view/2880>

<sup>5</sup>- *Ibid.* P.P. 70-72.

✓ **الدولة والدور القيادي:** (1) وجب على الدولة أن تلعب دوراً في توجيه السياسات التنموية ارتكازاً على النصائح المقدّمة من أطراف دولية، وهو ما ركّزت عليه الخطة الماليزية الثانية، من خلال لعبها دور الموجهة والقائد بالتوظيف في القطاعات العمومية، تقديم المنح الدراسية، تشييد المنشآت العامة، تشجيع الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وتدعيم القطاع الخاص، ضمن توجيه يروم اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي.

✓ **مقاربة اجتهات الفقر والعدالة في التوزيع:** (2) أغلب سكان القرى يمتحنون الفلاحة ويعانون من مستوى دخل منخفض، مادفع بالحكومة إلى ضرورة توفير أساسيات العيش الرغيد، والعمل على تطوير القطاع الزراعي على المدى الطويل لتأمين شريحة واسعة من الفلاحين عبر استراتيجية أدت إلى تخفيض نسبة الفقر من 49.3 % عام 1970 إلى 29.2 % عام 1980، ثم إلى 17.1 عام 1990، ومنه إلى 7.5 % عام 1999. دون اهمال سكان المدن والعمل على إلغاء التمايز في مستوى التعليم بين الفئات الهشة والفقيرة، وكذلك الاثنيات، ودعوة الجميع للمشاركة بقوة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد ارتفع مستوى الدخل (3) من 304 دولاراً عام 1965 إلى 4.465 دولاراً عام 1996. وارتفعت نسبة متوسط الدخل الريفي من 47.0 % عام 1970 إلى 54.5 % عام 1995. وارتفع الدخل الفردي (4) من 4.000 رينجيت "Ringgit" ماليزي أي 1.600 دولاراً عام 1981، إلى 15.000 رينجيت "Ringgit" أي 3.900 دولاراً عام 2002. كما حققت فترات نوعية في الاقتصاد، التعليم، البنية التحتية والخدمات. وشهدت ماليزيا (5) مرحلة نمو غير متقطع بلغ 8 %، كان للاستثمارات الأجنبية دور كبير في انجاحها. وقد تحسن المستوى المعيشي وارتفع معدل العمر من 56 سنة عام 1957 إلى 69 سنة عام 1990، أما النساء فارتفع من 58 سنة إلى 74 عام. إلى جانب انخفاض في معدل وفيات الأطفال من 76 للألف عام 1957 إلى 13 في الألف عام 1990.

الخطة التنموية (6) للفترة الممتدة من 1991 إلى 2000، أدت إلى نمو اقتصادي وتحسن في مستوى المعيشة. فزاد تدفق رأس المال الأجنبي وارتفاع الاستثمار، وزادت المداديل. لكن وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة بسبب التركيز على التصنيع بدل الزراعة، حيث ارتفعت فاتورة الاستيراد من 3.4 مليار دولاراً عام 1995 إلى 6.7 مليار عام 2000. إلا نسبة التفاوت بين الفئات الاجتماعية انخفضت من 0.51 عام 1970 إلى 0.48 عام 1984، ثم إلى 0.44 عام 1990، وبالتالي لم تتسع الفجوات في الدخل بين الفئات المختلفة.

✓ **المنظومة التربوية والجودة في التعليم:** لقد أوصى تقرير حكومي على (7) "أن إحدى المتطلبات الجوهرية لسياسة التعليم هو تهيئة جميع المدارس الابتدائية والثانوية إلى المستقبل، وإلى آمال الماليزيين وتطلعاتهم". فأولت ماليزيا التعليم أهمية قصوى، واهتمت بالكبار والصغار بغية القضاء على الأمية، من خلال ضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني. (8) لقد بلغت نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة عام 2000 حوالي 93.8 % من جملة الساكنة، مقارنةً بـ 53 % عام 1970. وأن 99 % من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من العمر قد سجّلت أسماؤهم في المدارس، وأن 92 % من تلاميذ المدارس الابتدائية قد انتقلوا

<sup>1</sup>- Ibid. P. 75.

<sup>2</sup>- Lee Hwok Aun, Ibid. P.P. 70-72.

<sup>3</sup>-Mohamed Ariff, *the Malaysian Economic Experience and its Relevance for the OIC Member Countries*, *Islamic Economic Studies*, Vol. 6, No. 1, November 1998. P.02. Available at: <https://ideas.repec.org/a/ris/isecst/0091.html>

<sup>4</sup>- Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto sierra, Ibid. P. 138.

<sup>5</sup>- Leong Choon Heng ET Tan Siew Hoey, Ibid. P.06.

<sup>6</sup>- Lee Hwok Aun, Ibid. P.P. 70-72.

<sup>7</sup>- محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 147.

<sup>8</sup>- المرجع السابق، ص. 177-181.

إلى المرحلة الثانوية، كما يعاقب القانون الماليزي الآباء الذين لا يمدرسون أبناءهم. فقد ارتفع نصيب الفرد من نفقات التعليم من 145 مليون دولار أمريكي \$ عام 1996، إلى 150 مليون \$ عام 2000.

لقد ساعدت الحكومات الفيدرالية والحكومة المركزية الأسر الفقيرة على توفير الكتب والتكاليف،<sup>(1)</sup> وتقديم منح دراسية للمدارس الداخلية في المناطق الريفية، المنح الدراسية للتدريب الجامعي. وتماشيا مع أهداف التنمية للألفية<sup>(2)</sup> بلغت نسبة التمدرس في التحضيري 95 %، التعليم الابتدائي 98 %، التعليم الثانوي 89 % عام 2015، حسب احصاءات وزارة التربية الماليزية. مع التركيز على تعليم الجزء المهم في المجتمع وهو العنصر النسوي. فماليزيا بهذه الاحصاءات تفوق بـ 12 نقطة مئوية متوسط المستوى المسجل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لقد ركزت الحكومة على جودة التعليم واعتبرتها جوهرية في تعزيز تنمية رأس المال البشري، وتوفير العمالة الماهرة ورفع الانتاجية، وتحسين جاذبية الاستثمار. وأن مخطط التعليم 2013-2025 شمل اصلاحات كبيرة في المنظومة التعليمية تتعلق بالطلاب، تقييم المعلمين، التدريب والتطوير الوظيفي، المهارة المهنية، وتنفيذ منهج دراسي مُتَّفَح يستند إلى معايير دولية " *International Benchmarks* "، وتعزيز استخدام مؤشرات الأداء " *KPIs* " للمعلمين وموظفي التعليم.

لقد تعرّض منهج التدريس لتعديلات عدّة مكثت من التكيّف مع التحدّيات الجديدة. وأن نمو ماليزيا الاقتصادي كان انعكاسًا لإستثمارها في البشر، وتأسيسها لنظام تعليمي قوي وفّر لها قوة العمل الماهرة. وسهّل عملية التحول من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث يعتمد على الرقمنة للوصول إلى الاقتصاد المعرفي. استقدام الخبرات الأجنبية والاستفادة منها في التعليم العالي والتقني للاجابة على حاجيات السوق المحلية والخارجية. إلى جانب إقامة المدارس الذكية " *Smart School* " <sup>(3)</sup> قصد اللحاق بعصر المعلومات السريع. وهو مشروع وقّعت عليه الحكومة مع شركة مدارس تليكوم الذكية، وانطلق عام 1999 ليتنهي عام 2002، يعتمد ربط هذه المدارس بشبكات الانترنت والاعلام الآلي. شمل 19 مدرسة نموذجية يضمن تسييرها مدير وأساتذة مُميّزون، لهم قدرات تمكنهم من تدريس مقاييس تساعد الطلبة على تطوير المهارات واكتساب التقنيات الجديدة، مع مراعاة لقدرات الطلبة ومستوياتهم. ويتم التحصيل في مقاييس كأظمة التصنيع والنقل الذكية، شبكات الاتصال، نظم الطاقة الخضراء... وحقّقت المدارس التي تمكنت الحكومة من ربطها بشبكة الانترنت نتيجة اكرهات الأزمة المالية لعام 1997 أهدافها المرسومة، والتي بلغت 90 % شهر ديسمبر 1999. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة التي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة.

لقد أشار كل من شيمالا " *Shyamala* " ولي " *Lee* "، أن هناك ثلاثة محاور أساسية دعمت سجّل التعليم:<sup>(4)</sup>

أ- أن التعليم كان أولوية في معظم البرامج الحكومية، وترجم ذلك بالمستويات العالية من الانفاق الحكومي، والبرامج السخية للمنح الدراسية، كما احتلّ التعليم حيزًا مهمًا في برنامج " *NEP* ".

<sup>1</sup>-Thamir M Salih, *Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia*, Conference (56th), Fremantle, February 7-10, 2012 Jamestown, USA. P.P. 13, 14.

<http://ageconsearch.umn.edu/record/124437/files/2012AC%20Salih%20CP.pdf>

<sup>2</sup>-Vincent Koen and Others, *Malaysia's Economic Success Story and Challenges*, Economic Department, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 11-Jan-2017. P.P. 26, 27.

<https://www.oecd.org/eco/Malaysia-s-economic-success-story-and-challenges.pdf>

<sup>3</sup>- محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 147.

<sup>4</sup>-Hal Hill, *Malaysian Economic Development: Looking Backwards and Forward*, Department of Economics, Crawford School of Economics and Government, College of Asia and the Pacific, Australian National University, November 2010. P.P.16, 17.

ب- تحسن التعليم انعكس على كل المؤشرات الكمية في جودة التعليم والمساواة في النتائج التعليمية عبر مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وبين مختلف الأعراق المكوّنة للشعب الماليزي.

ت- بعد تحقيق أهداف المرحلة الابتدائية والثانوية تم الانتقال إلى التعليم العالي. فارتفع عدد الملتحقين بالجامعات العمومية، وزادت المنح الحكومية للطلبة الماليزيين للالتحاق بالجامعات الأجنبية، وفتحت السوق لموردي التعليم الدوليين الرئيسيين. أنشأت العديد من الجامعات الأجنبية الكبرى، مثل جامعات موناخ ونوتنجهام "Monash and Nottingham"، إلى جانب عدد متزايد من الموردين المحليين ذوي الجودة. واحتلت ماليزيا مركزاً مميّزاً في جنوب شرق آسيا في صناعة التعليم العالي الذي يساهم في تسريع النمو الاقتصادي.

✓ اقتصاد المعرفة والبعد التكنولوجي: لقد وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي، (1) فرسمت خطاً تتوافق والمعايير الدولية في نظم التدريس وتحديد التخصصات بالجامعات، وتشجيع التعاون والتبادل العلمي مع الجامعات العالمية قصد اكتساب المعارف والخبرات.

وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 2004، (2) فإن دور الإبداع والتكنولوجيا والابتكار قد أعاد تشكيل النمط الشامل للإنتاج الثقافي، والتجارة في جميع أنحاء العالم. وحالياً جميع قطاعات الاقتصاد تحتاج هذه العناصر للحفاظ على الاستدامة

والقدرة التنافسية. كما يساعد على خلق فرص العمل، الملكية الفكرية والرفع من عوائد الصادرات.

لقد ركزت ماليزيا في تسعينيات القرن الماضي على اقتصاد المعرفة (3) من خلال استيرراتيجية تكوين رأس المال البشري داخل الوطن وخارجه. وباتفاق مع المعهد الأمريكي للتعليم الدولي "US Institute for International Education" اعتبرت ماليزيا من العشر دول الأكثر ارسالاً للطلبة لمتابعة الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعم ذلك احتلالها لمركز مهم في تصدير الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، مادفع بها إلى إطلاق مشروع "الممر الصناعي التكنولوجي"، وإطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة "Multimedia Super Corridor" بمدينة "Cyberjaya"، و"الحديقة التكنولوجية لماليزيا"، واعتماد المعايير الدولية (4) مثل "RosnattaNet"، بغية التواجد ضمن خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي. وهي مجموعة من الشركات العالمية الكبرى متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات والخدمات اللوجستية تسعى جاهدة لإنشاء معايير مفتوحة تضبط الأعمال الإلكترونية على المستوى الصناعي. وهذا بهدف متابعة المشروع الحكومي "TIGeR" (5) الذي يروم ثورة في الاقتصاد الإلكتروني. احتلت ماليزيا المرتبة 31 عالمياً في صناعة الروبوتات (6) قبل الصين التي تحتل المرتبة 35، وأهمية هذه التقنية في قطاع صناعة السيارات.

<sup>1</sup> - محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 182.

<sup>2</sup>-Siti Salwa Isa and Others, *The Development of the Creative Economy in Malaysia as Experienced in Two Different Case Studies*, Conference Paper, May 13<sup>th</sup>, 2015, IEEE Symposium in Business, Engineering and industrial Application, Langkawi, Malaysia. P. 521.

<sup>3</sup>-Alfredo Pérez Bravo, Iván Roberto Sierra Medel, *La estrategia de crecimiento económico con equidad social en Malasia*. *Revista Mexicana de Política Exterior*. P.67.

<https://revistadigital.sre.gob.mx/images/stories/numeros/n69/perezb.pdf>

<sup>4</sup>-Banco Mundial, *Lecciones de experiencias exitosas de desarrollo*, Instituto internacional para la democracia y la asistencia electoral, San José, Costa rica, mayo 2005. P. 113.

<sup>5</sup>-TIG: Tecnología, Industria y Gobierno.

<sup>6</sup>-UNCTAD, *Beyond Austerity: Towards a Global New Deal, Trade and Development Report 2017*, Report by the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, New York and Geneva, 2017. P. 48.

اعتبرت ماليزيا العلم والتكنولوجيا (1) وسيلة مهمة لمواجهة تحديات العولمة. فشجعت الطلبة على الاهتمام به في الطورين الثانوي والجامعي بغية زيادة عدد العلماء، وخلق بيئة مواتية للأنشطة في مجال البحث والتطوير. تحسين الإبداع والابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية. كما شددت الحكومة على التدريب التقني والمهني لتوفير عدد كاف من القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة، بهدف بناء اقتصاد قائم على المعرفة تكون فيه تكنولوجيا المعلومات مكونات أساسية لتحسين الإنتاجية ومستوى المعيشة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد عملت ماليزيا على دمج العلوم والتكنولوجيا في التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حتى تتمكن من مواجهة التنافسية الشديدة مع الشركات الكبرى التي تعتمد التقنيات الحديثة في إطار اقتصادي معولم. وقد حققت مستوى مريض من الكفاءة في العديد من القطاعات، لكن الضعف في القطاع الصناعي جعلها تتخذ مبادرة لترقية مرافق البحث والتطوير في الجامعات ومراكز العلوم والتكنولوجيا لتوفير بيئة أفضل لأنشطة البحث والتطوير. التحفيزات المالية للقطاع الخاص، قصد تشجيعه على الانخراط في قطاع التعليم والتدريب والبحث والتطوير. في تقرير للأونكتاد (2) عام 2008 اعتبرت ماليزيا واحدة من أكبر المنتجين في الصناعات المتقدمة كإقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، والابتكار. واستثمرت مليارات الرينجات "Ringgit" في عدّة مشاريع لتعزيز هذه القطاعات.

✓ **الاسلام والمسار التنموي في ماليزيا:** (3) لقد أكدَّ أحمد إبراهيم رئيس وزراء سابق في ماليزيا، والسيد عبد العزيز التويجري الأمين السابق للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة أن من عوامل نهضة الدول الاسلامية في جنوب شرق آسيا كاندونيسيا وماليزيا هو قربها من مفهوم الاسلام الحقيقي الذي يركز على العلم والاعتدال والوسطية وليس العنف والتطرف. وهو ما أكدَّ عليه محمد مهاتير في العديد من المناسبات، وأن التصور الصحيح للاسلام أعطى دفعاً قوياً في انجاح المسار التنموي لماليزيا.

✓ **سلطة الثقافة والقيم الماليزية:** إن للقيم المعنوية وتقاليد المجتمع مكانة في حياة الآسيويين، وما الإشارة إلى التنين الآسيوي إلا إحياء لدور العامل الثقافي في الثورات التقنية التي عرفتها النور الآسيوية. تبنت ماليزيا الانفتاح على الأفكار والثقافات مع الحفاظ على التوازن بين الهوية والعلاقة مع الآخر. (4) خاصة مع الحضارة الغربية والاستفادة من شقها الصناعي والتكنولوجي ولما لا الأبعاد الثقافية الايجابية على المستوى الاجتماعي والقيمي. فالثقافة السياسية، الديمقراطية، التعددية الحزبية، حرية الصحافة، المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، كلها مؤشرات تدل على دولة قوية وصحيحة.

## 2- نجاح التجربة الماليزية وأسسها الرئيسية: يمكننا إجمالها في المتغيرات التالية:

✓ **القيادة السياسية الحكيمه:** الوعي السياسي والاحساس بالمسؤولية، وتحمل العبء بذكاء وبراعة مهّد الطريق أمام صانع القرار لإستيعاب الاكراهات على المستوى المحلي، والنجاح في الحسابات على المستوى الإقليمي والدولي، وتجسيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانتهاج برامج توافقية بين أطراف الأعراق المتباينة المشكلة للمجتمع الماليزي، وبناء علاقات عقلانية بين قيادات هذه الأعراق المختلفة، جوهر هذه المعادلة هو تقاسم الامتيازات والمناصب دون تمييز أو عنصرية.

لعب السيد مهاتير محمد الدور الأبرز في الانتقال بماليزيا من دولة زراعية ضعيفة إلى مصاف الدول المتقدمة المصدرة للتقنيات الدقيقة، والتكنولوجيات المعقدة. كما تمكّن من مواجهة أخطر الأزمات الاقتصادية التي واجهتها ماليزيا عام 1998م، وقدم

<sup>1</sup>-Mohammed B. Yusoff and others, *Globalisation, Economic Policy, and Equity: The Case of Malaysia*, OECD Development Centre, Paris, December 1<sup>th</sup>, 2000. P.P.64, 65.

<sup>2</sup>-Siti Salwa Isa and Others, *Ibid*. P. 522.

<sup>3</sup>- محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية في ماليزيا، مجموعة مؤلفين، كتاب الاسلام والتنمية في آسيا، تحرير ماجدة علي صالح (جامعة القاهرة: 1999) ص. 115.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص. 115.

رؤية مستقبلية تتجاوز عام 2020م. وماكان لرؤساء الوزراء الذين جاؤا بعده إلا اتباع نفس المنهج والمسار، مع التركيز على المهنية والشفافية في محاربة الفساد قصد مواصلة مشوار المسيرة التنموية الناجحة في ماليزيا.

✓ **التعايش السلمي وإدارة الصراع العرقي:** على الرغم من اختلاف الأعراق المشكلة للمجتمع الماليزي إلا أنها تمكنت من استيعاب هذه التباينات، ورأت فيها محطة للإثراء وليس مجالاً للصراع والصدام. واستطاعت بناء قومية جديدة آمن بها الجميع تضم مبادئ عرفت بـ"روكونجارا"<sup>(1)</sup> أي الإيديولوجية القومية. تعتمد على المبادئ التالية: الإيمان بالله، والاحلاص للملك والدولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة الاخلاق، والسلوك الجيد. والارتقاء بالولاء من العرق إلى حيزٍ أوسع يروم الأمة الماليزية.

✓ **الاستثمار في الانسان:** أي أن الانسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسية. لأن التأثير في سلوك الأفراد لتحقيق الانضباط الجماعي، وحب العمل واحترام النظام، والشعور بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الاسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي. والعمل على زيادة المعارف والمهارات من خلال التعليم والاحتكاك مع المجتمعات المتطورة، وتهيئة الجوّ لتفجير الطاقات الكامنة، والابداع في كافة مجالات العلوم والمعارف، مع ايجاد بيئة محفزة للتنافس والتميز، وفسح المجال أمام جميع الأعراق للمشاركة في التغيير والتنمية الشاملة.

✓ **التضامن الاجتماعي والأسرة.**<sup>(2)</sup> إن قيمة الانسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة، فهو مستوعب داخلها ولا خروج له عنها. فالأسرة تلعب دورًا في إرساء الولاء السياسي، فهي نواة الولاء الوطني العام للدولة. فالأمة الماليزية عائلة كبيرة يرأسها الملك، رمز القيادة الجماعية. إن قيمة التدرج الاجتماعي والوظيفي قائمة على معايير الأفضلية للأكبر سنًا، وللأقدم وظيفيًا وأرقاهم مستوى علمًا ومعرفةً. ومن آليات اتخاذ القرار، اشتراك جميع مستويات الجماعة أو التنظيم أو المؤسسة في اتخاذه تفاديًا للفرقة والانقسام. عكس البلدان المتخلفة، حيث تلعب التقاليد الاجتماعية دورها في تأخر المجتمع، وعرقلة مساراته التنموية، حيث تتمتع مؤسساتها باللاحركة والجمود، وقد أثبتت التجربة أن للتربية الاجتماعية ابتداءً من العائلة، ومرورًا بالمؤسسات التعليمية والإعلامية دورًا مؤثرًا في سلوك الأفراد. خاصة عندما تنطلق هذه التربية من تراث الأمة وقيمها الاجتماعية الذاتية.

✓ **صناعة الهوية الماليزية بين الأصالة والمعاصرة:** التوفيق بينهما عن طريق التوليف والملاءمة. أرسلت البعثات واستقبلت الخبراء، واستفادت من الخبرات والمهارات الحديثة في مجالات التكنولوجيا، النظم الدستورية والقانونية، التعليم، الصحافة، الاقتصاد، ونظام الاتصالات عن طريق نقل التكنولوجيا وتطويرها وفقا لبيئتها الاجتماعية. وأن لكل دولة خصائصها، ولا توجد وصفة سحرية يمكن الاعتماد عليها. لذلك قال رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد<sup>(3)</sup> "أنه من الحماسة من يعتقد أن القفز إلى الديمقراطية سوف يحل مشاكل الدول، والأكثر حماسة من يدمر ويقتل لكي يفرض ديمقراطية من الخارج". كما ركز على أهمية اتباع نهج ديمقراطي ماليزي بعيد عن الاستنساخ الأعمى للديمقراطية الغربية، كونها لا تصلح لجميع الشعوب وتناقضاتها مع الثقافة السياسية المحلية. وعمل على تطبيق برنامج يرتكز على المزوجة بين التنمية الصناعية والإصلاح السياسي، دون النأي عن مبادئ الإسلام وتعاليمه، واعتبرها المعيار الرئيس. وصناعة مجتمع يتمتع بالمساواة بين مختلف أعراقه كشرط من شروط التقدم الاجتماعي والسياسي. ولم يعتمد على النقل الآلي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل عمل على تطويرها وفقًا للبيئة المحلية والمواءمة معها. أي انطلاق المؤسسات الماليزية في مختلف نشاطاتها من القيم والتقاليد السائدة لدى العائلة الماليزية.

<sup>1</sup> - وفاء لظني، الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، 13 مارس 2010. ص.ص. 4-6. متاح على <https://download-library-pdf-ebooks.com/27498-free-book>

<sup>2</sup> - سعيد التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص.ص. 4-6.

✓ **التركيز على البحث العلمي كونه نور والجهل ظلام:** فتنحسّن مستوى التعليم وارتفع معدل القراءة والكتابة، وغداً واحداً من أعلى المعدلات في العالم. وارسال البعثات إلى اليابان وكوريا<sup>(1)</sup> لإستنبات نقاط القوّة في التجارب الناجحة، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، فهي مفتاح التغيير. فماليزيا تخصّص 20% من ميزانيتها القومية للتعليم،<sup>(2)</sup> وهي بذلك تفوق ميزانية الدفاع.

### الخاتمة

لقد استطاعت ماليزيا من خلال المراحل المختلفة التي قطعتها، والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها، أن تؤسس لنموذج تنموي بزغ نوره من شرق آسيا أغرى العديد من الدول على محاولة استشفاف نقاط القوّة والمحطّات الحاسمة في استراتيجيات الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، ومن مستوى دخل منخفض إلى مستوى رفاه فاق العديد من الدول الأوروبية. وعليه يمكننا حصر نقاط القوّة في هذه التجربة المميزة في العناصر التالية:

- ✓ أن الاعتماد على الثروات الطبيعية لوحدها لا يكون كافياً لتسريع وانجاح المسار التنموي، وإنما التنويع هو حجر الزاوية لإنجاح التجربة، دون إغفال الأبعاد الاجتماعية والثقافية.
- ✓ التحول الهيكلي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد منتج، وتحسين لنوعية الحياة وتوزيع الدخل، الخدمات الصحية، وارتفاع في معدل العمر. التركيز على التصنيع والتنمية الريفية، ساهما في تخفيض معدل الفقر والبطالة، ورفع مستوى الدخل والمعيشة.
- ✓ الاهتمام بالانسان والتعليم كان في صميم قناعات صانع القرار الماليزي.
- ✓ أهمية البعد الزمني في استيعاب التقدم التكنولوجي ورسم السيناريوهات المستقبلية من خلال التراكم المعرفي وبط الخطط المرسومة.
- ✓ نجاح النظام السياسي الماليزي في توفير آلية مناسبة تنصهر فيها كل التباينات الدينية والعرقية ضمن معادلة غير صفرية "رابح-رابح"، والتعامل الواقعي مع المتغيرات والاكراهات.
- ✓ قدرة صانع القرار على التوغل في البنى الإدراكية لنسيج المجتمع الماليزي والنجاح في بناء رمزية الذوات والمؤسسات. في الأخير كانت المواءمة بين التقاليد والمعاصرة، واحترام القيم الآسيوية، ومبادئ الاسلام وتعاليمه خطوطاً فاصلة في توجيهه بوصلة التجربة الماليزية وتحديد مجالاتها المتباعدة.

### المراجع

#### -الكتب باللغة العربية:

- 1- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- 2- محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية في ماليزيا، مجموعة مؤلفين، كتاب الاسلام والتنمية في آسيا، تحرير ماجدة علي صالح (جامعة القاهرة: 1999).
- 3- محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مهاثير محمد والصحة الاقتصادية، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2014).
- 4- محمد نصر عارف، مفهوم التنمية (جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية).

#### القواميس:

- 5- عبد الله علي الكبير وآخرون، لسان العرب لابن منظور (القاهرة: دار المعارف).

<sup>1</sup>-Ragayah Haji Mat Zina, *Ibid*. P.P. 47, 48.

<sup>2</sup>- محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 175.

**-المراجع باللغات الأجنبية:****- Magazines :**

- 7- Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto Sierra Medel, *Malasia en las transformaciones del sudeste asiático*, *Comercio exterior*, Vol. 54, NÚM. 2, febrero 2004.
- 8- Alfredo Pérez Bravo, Iván Roberto Sierra Medel, *Relaciones étnicas y desarrollo económico en Malasia*, *Política y Cultura*, primavera 2004, núm. 21.
- 9- Chin Yee Whah Universiti Sains, *The Evolution of Malaysia's Development Strategies and the Global Economy: Responses from SMEs and Civil Societies*, *Copenhagen Journal of Asian Studies*, January 2012.
- 10- Jayum A. Jawan and others, *Development: The Malaysian Experience*, *Journal of Public Administration and Governance*, Department of Politics and Government Faculty of Human Ecology, Universiti Putra Malaysia (UPM) 43400, Serdang, Selangor, Malaysia. December 05, Vol. 4, No. 4, 2014.
- 11- José Jaime López Jiménez, *Malasia, un caso de éxito económico*, *México y la cuenca del pacífico*, vol. 10, núm. 30 septiembre / diciembre de 2007, Universidad de Guadalajara, México.
- 12- Lee Hwok Aun, *Development in Malaysia: Economics and Politics of an Idea*, *Academika 64, Journal of Southeast Asia Social Sciences and Humanities*, University of Malaya, Malaysia, January 2004.
- 13- Mori Kogid and Others, *Determinant Factors of Economic Growth in Malaysia: Multivariate Cointegration and Causality Analysis*, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, Issue 24, May 20<sup>th</sup>, 2014.
- 14- Norazrul Mat Ros and others, *Determinants of Economic Growth in Malaysia 1970-2010*, *Asian Journal of Empirical Research*, 26 December 2013.
- 15- Rahimah A. Aziz, *Paradigm Shift: Malaysia's Development Plans*, *Academika 49 (Julai) May 23<sup>rd</sup>, 2012. P.75.*

**-International Reports:**

- 16- Banco Mundial, *Lecciones de experiencias exitosas de desarrollo*, Instituto internacional para la democracia y la asistencia electoral, San José, Costa Rica, mayo 2005.
- 17- Index mundi, *Malaysia Demographics Profile 2018*, January 2018. Available at: [https://www.indexmundi.com/malaysia/demographics\\_profile.html](https://www.indexmundi.com/malaysia/demographics_profile.html)
- 18- Mohammed B. Yusoff and others, *Globalisation, Economic Policy, and Equity: The Case of Malaysia*, OECD Development Centre, Paris, December 1<sup>th</sup>, 2000.
- 19- Ragayah Haji Mat Zina, *Malaysian Development Experience: Lessons for Developing Countries*, Institute of Malaysian & International Studies, National University of Malaysia., Vol. 6, No. 1, April 2014.
- 20- UNCTAD, *Beyond Austerity: Towards a Global New Deal, Trade and Development Report 2017*, Report by the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, New York and Geneva, 2017.

**-Conferences:**

- 21- Siti Salwa Isa and Others, *The Development of the Creative Economy in Malaysia as Experienced in Two Different Case Studies*, Conference Paper, May 13<sup>th</sup>, 2015, IEEE Symposium in Business, Engineering and Industrial Application, Langkawi, Malaysia.
- 22- Thamir M Salih, *Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia*, Conference (56<sup>th</sup>), Fremantle, February 7-10, 2012 Jamestown, USA.

23-Vincent Koen and Others, *Malaysia's Economic Success Story and Challenges*, Economic Department, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Jan 11<sup>th</sup>, 2017.